تحليل أثر تقلبات أسعار النفط وتخفيض العملة في توجيه السياسة المالية في الجزائر
دراسة تحليلية لقانون المالية لسنتي 2015/ 2016

د. بلعجوز حسين أ. عبد الصمد سعودي
جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2000-2014)، حيث تم التطرق إلى الاقتصاد الجزائر كاقتصاد ريعي تلعب السياسة المالية دور مهم في توجيه العوائد المتأتية من الصادرات النفطية، لذلك فالسياسة المالية مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في صادرات النفط الجزائرية وأسعار النفط العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه في ضوء ارتفاع أسعار النفط في مطلع القرن الحالي حققت الجزائر إيرادات مالية كبيرة وبالتالي فائض في الميزانية العامة وفي المقابل زيادة في الإنفاق، وهذه الزيادة تكون تبعا لزيادة المداخيل، وعند انخفاض أسعار النفط انخفضت قيمة صادرات الجزائر، لكن نفقات الميزانية لم تنخفض بنفس القدر بل استمرت في الارتفاع ولو بوتيرة منخفضة، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للتغيرات في أسواق النفط العالمية.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، السياسة المالية، الميزانية العامة، صندوق ضبط الموارد.

Abstract:

This study aims to determine the impact of oil price variation on the Algerian financial policy during the period (2000-2014) ، where he has been studying the Algerian oil economy ،Fiscal policy plays an important role in guiding the proceeds from oil exports ، so fiscal policy is linked to changes in the Algerian global oil prices and oil exports.

The study found that Algeria has achieved in the face of rising oil prices achieved significant financial revenue and consequently the surplus in the general budget ، which contributed to increased government spending ، when the drop in oil prices plunged Algeria's exports ، but the budget expenditures have not fallen ، Which makes the Algerian economy is more sensitive to changes in world oil markets.

Key words: oil price ، financial policy ، General budget ، adjust resources fund.

مقدمة:

بما أن اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد على النفط المرتبط بالاقتصاد العالمي كمصدر رئيسي للإيرادات، فان هذا يشكل تحديا لواضعي السياسات المالية نظرا لان ذلك يحد من قدرته على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الاقتصادي.

حيث تعد السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية وذلك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الجزائر منذ استقلالها تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية وخاصة في فترة السبعينات والثمانينات ومطلع الألفية الحالية، وتسعى إلى البحث عن السياسة المالية الرشيدة فيما يتعلق بنظام استغلال هذه الثروة النفطية، وبما يتماشى مع سياستها التنموية وأهدافها المسطرة في نجاح الاقتصاد الوطني.

1. **الاشكالية:** يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تقلبات أسعار النفط في تحديد معالم السياسة المالية في الجزائر؟

2. **الفرضيات**: للإجابة على الإشكالية المطروحة ننطلق بالفرضيتين التاليتين:

- تلعب عائدات النفط دور مهم في تمويل نفقات وبرامج الاستثمارات في الجزائر؛

- تخفيض العملة له تأثير فعال في تصحيح اختلال الميزانية العامة في الجزائر.

3. **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث لمعرفة أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل ميزانية الدولة وبرامجها الاستثمارية، وهل العلاقة بينهما طردية، وكذلك مدى تأثر الميزانية في الفترة الاخيرة بتراجع الأسعار في السوق الدولية؛ وفي الاخير نقوم بتحليل مقارن بين ميزانية الجزائر لسنتي 2015 و 2016 لمعرفة كيف يساهم تخفيض العملة في تصحيح العجز الموازني.

4. **حدود الدراسة:** سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة أثار تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد في الجزائر، والتي شملت الصادرات وميزانية الدولة وذلك للجزائر خلال الفترة (2001 2014)، ودراسة مقارنة لميزانية (2015 و 2016).

5. **منهج البحث والأدوات المستخدمة**: من أجل تحقيق أهداف البحث ثم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي في تقديم اطار انظري للسياسة المالية وأهم البرامج الاستثمارية في الألفية الجديدة، كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام الخاصة بسعر البترول وأثارها على الصادرات والميزانية العامة للدولة.

6. **الدراسات السابقة:**

- **دراسة طيبوني أمينة** (2003)، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، والتي تطرقت إلى تمويل الاستثمارات قبل التسعينات أي تمويل الاستثمارات في ظل الاقتصاد الموجه، ثم عملت على توضيح دور المحروقات في تمويل الاستثمارات في الجزائر، وأثر الصدمة البترولية في توقف استعمال البرامج الاستثمارية للتنمية الاقتصاد الوطني.
- **دراسة لباني ياسمينة** (2012)، انعكاسات تغيرات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، تطرقت إلى ماهية نماذج التوازن العام، ووضحت أهميتها في تحليل السياسات الإقتصادية والآثار الناجمة عن التغيرات والصدمات، ثم تناولت أهم التطورات التي طرأت على السوق البترولية العالمية، أما في الأخير فقد قامت بعرض تطور أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري وانعكاسات تغيرات أسعار البترول العالمية على السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها أن التغيرات الحاصلة في السعر البترولي لها انعكاس مباشر على السياسات التنموية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر منذ استقلالها، ما يستدعي تطبيق السياسة التنموية الفعالة في الاستغلال المناسب للإيرادات البترولية، وتشجيع الإنتاج في القطاعات غير البترولية

- **المحور الأول: ماهية السياسة المالية**

أولا- مفهوم السياسة المالية: تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لتحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة وبناءا على ذلك تم التركيز على الأدوات المالية التي يمكن من خلالها زيادة حجم الإنفاق العام، والتأثير على حجم الطلب الكلي، فكلما ازداد حجم الطلب الكلي دفع المنتجين بزيادة حجم التوظيف من العمالة و رأس المال والمواد الأولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة حجم الدخل الوطني [1].

ثانيا- أهداف السياسة المالية: للسياسة المالية أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة أهمها:

- ✓ **التخصص الأمثل للموارد المجتمعة**: يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من موارد محدودة ونافذة وأخرى متجددة تسعى الدولة على إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسية المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة .
- ✓ **التوزيع العادل للثروات والدخل:** إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا ما لا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراء المتعلقة بالتوزيع الأولي للثورة والتوزيع العادل التوازني للتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.
- ✓ **تحقيق القيمة الاقتصادية:** التسمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط تصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء [1].
- ✓ وتقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة إشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع الترفي السائد في الدول المتقدمة [2].

ثالثا- أدوات السياسة المالية: للسياسة المالية مجموعة من أدوات تستخدمها الحكومة من أجل تحقيق أهدافها وذلك من خلال استعمالها لما يلي:

- ✓ **السياسة الضريبية:** السياسة الضريبية هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة الاقتصاد [1]. ويقودنا الحديث على السياسة الضريبية إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يمثل الجانب التطبيقي و ترجمة للسياسة الضريبية، حيث يعرف النظام الضريبي على أنه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربح والتحصيل [2].
- ✓ **سياسة النفقات:** يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام، ويترتب على تزايد حجم الإنفاق العام في ظل محدودة الموارد المالية للدولة حدوث عجز من ميزانية الدولة، وتفاقم معدلات العجز والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد كما أن وجود التضخم يؤدي إلى زيادة العجز في ميزانية الدولة [3]. وتمثل النفقات الاستثمارية جانبا هاما في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجد جزءا هاما من مواردها المالية للتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها، ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد من خلال ضغط الاتفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات [4].
- ✓ **الإيرادات العامة**: أي دراسة تبحث حول مصدر تغطية هذه النفقات العامة وتحقيق التوازن المالي التطرق إلى جانب الإيرادات العامة للدولة، هو أولا عملية قانونية إذ لا يكفي إجازة ممنوحة تخول القيام بالإيرادات كما هو حال النفقات، فالإيرادات العامة تتطلب نصوص قانونية لذلك، إذ تنص معظم دساتير العالم على أنه لا يجوز أن تحدث ضريبة أو رسم من

غير قانون، بعد صدور القانون الخاص بالإذن بجمع الإيرادات، يمكن إدراجها في ميزانية الدولة .

- ممتلكات الدولة (دومين وطني عام وخاص)؛
- ضرائب و رسوم مختلفة (جبائية).

ويوجد نوع آخر من الإيرادات خارج الميزانية تلجأ إليه الدول في حالات خاصة (الكوارث والحروب وغيرها) [1].

رابعا- آليات السياسة المالية: تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن التوازن ويظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية والانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظف الكامل.

- ✓ **الفجوة الانكماشية:** تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل؛ من الواضح أيضا أن حجم الفجوة الانكماشية يشير إلى كمية الإنفاق التي تلزم إضافتها للطلب الكلى حتى يمكن الارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل.
- ✓ **علاج الفجوة الانكماشية:** إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة، والهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات؛ ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق احدي البدائل التالية:

- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام وهو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.
- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل ومعالجة الفجوة الانكماشية.

- ✓ **الفجوة التضخمية:** تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق إلى توظف الكامل.

- ✓ **علاج الفجوة التضخمية**: يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بفرض تخفيض الطلب الكلي وكبح جناح التضخم من خلال تخفيض النفقات أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا؛ ويمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية:

- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلى وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت [1].

المحور الثاني: تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط (2000-2014)

أولا- تطور أسعار النفط في الجزائر للفترة الممتدة من 2000-2014: يعتبر النفط مصدر الطاقة الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي في تحقيق تقدمه وتطوره، فهو الذي يلعب دور المحرك في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، فالنفط له أهمية كبيرة إنتاجا وتصنيعا في دفع عجلة التنمية والتقدم في الدول المنتجة له، وهو مصدر الأموال التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية في هذه الدول المنتجة له، وهذا إن لم نقول الوحيد في كثير من الدول المنتجة، حيث يعتمد عليه في الصادرات الخارجية لجلب العملة الصعبة، ناهيك على أن أموال النفط تساهم وبشكل مباشر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة حيث أن الكثير من الرجال الاقتصاد والسياسة أصبحوا يطلقون عليه بمصطلح البترو دولار وهذا لأهميته و آثاره العميقة على الاقتصاد؛ يعتبر قطاع النفط القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي مما يجعل هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة بما فيها العوامل غير الاقتصادية، وقد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

الجدول1: تطور صادرات النفط في الجزائر من 2000 –2014 مليون دولار

السنوات	قيمة الصادرات	سعر النفط$
2000	14204	28.8
2001	11736	24.86
2002	12370	25.00
2003	12300	28.99
2004	12559.7	38.5
2005	19340.7	54.6
2006	22697.4	65.7
2007	25373.7	74.9
2008	30513.7	99.9
2009	16855.6	62.3
2010	20724.9	80.2
2011	28744.8	112.9
2012	27750.4	111.0
2013	24326.5	109.0
2014	18343.2	100.2

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2000-2014.

الشكل 1: تأثير أسعار النفط على الصادرات النفطية في الجزائر (2000- 2014)

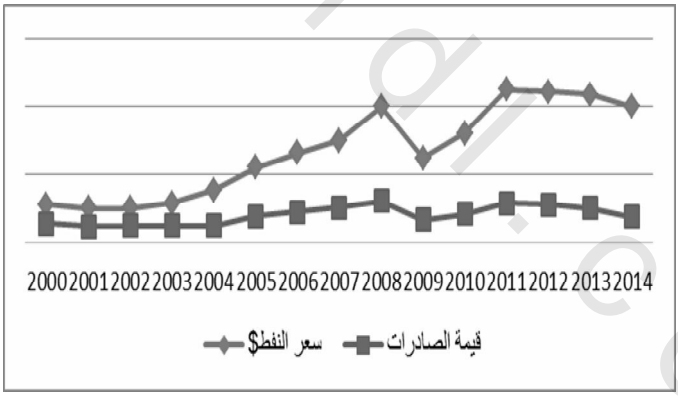

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 1

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن صادرات النفط بلغت سنة 2000 إلى 14.204 مليار دولار لتصل إلى 30.51 مليار دولار سنة 2008 محققة بذلك أعلى قيمة خلال هذه الفترة، و يعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط، حيث انتقل سعر البرميل من 28.8 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 111دولار سنة 2012.

ثانيا- واقع السياسة المالية في الجزائر من 2000- 2014

1. **تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر**: عرف الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة من 2000 -2014 ثلاث مراحل أساسية، المرحلة الأولى امتدت من 2001 إلى غاية 2004، أين شرعت الدولة في تطبيق سياسة مالية توسعية جاءت كنتاج في الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، والمرحلة الثانية امتدت من 2005 إلى 2009 وتميزت بإتباع نفس السياسة التوسعية عن طريق دعم النمو، والمرحلة الثالثة وتتمثل في تطبيق مخطط تكميلي خماسي وامتدت من 2010 إلى 2014.

المرحلة الأولى: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو برنامج متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001- 2004) خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا لدعم نفقات التجهيز على مستوى الموازنة العامة خلال فترة تنفيذ البرنامج؛ والجدول التالي يوضح العجز الكبير في المؤشرات الكلية وبالتالي كان لزاما على السلطات الجزائرية التحرك السريع لتحسين هذه المؤشرات.[1]

الجدول 2: **مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي** 2001-2004 **مليار دج**

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، مصالح رئاسة الحكومة.

ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال

التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205، 4 مليار دج و 185، 9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

المرحلة الثانية: جاء برنامج دعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة [1].

الجدول3: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 **مليار دج**

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.

ارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

المرحلة الثالثة المخطط الخماسي للتنمية: خصصت الجزائر غلافا ماليا كبير والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1].

الجدول رقم4: تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر 2001-2014 **مليار دج**

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	نفقات التسيير٪	نفقات التجهيز٪
2001	798.6	522.4	1321.0	60.45	39.55
2002	975.6	575.0	1550.6	62.92	37.08
2003	1122.8	567.4	1690.2	66.43	33.57
2004	1251.1	640.7	1891.8	66.13	33.87
2005	1245.1	806.9	2052.0	60.68	39.32
2006	1437.9	1015.1	2453.0	58.62	41.38
2007	1673.9	1434.6	3108.5	53.85	46.15
2008	2217.7	1973.3	4191.0	52.92	47.08
2009	2300.0	1946.3	4246.3	54.16	45.84
2010	2659.0	1807.9	4466.9	59.53	40.47
2011	3797.2	1934.2	5731.4	66.25	33.75
2012	4608.3	2820.4	7428.7	62.03	37.97
2013	4335.6	2544.2	6879.8	63.02	36.98
2014	4486.3	2493.9	6980.2	64.27	35.72

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2000-2014.

الشكل رقم1: تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز 2000-2014

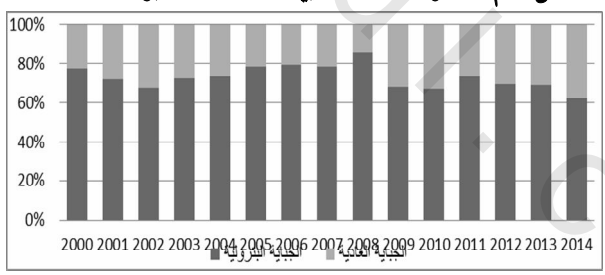

المصدر: من إعداد الباحثين الجدول رقم 4

نلاحظ من خلال الجدول (4)أن النفقات العامة في الجزائر في ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة نفقات التسيير حيث تمثل النسبة الأكبر في إجمالي النفقات العامة، حيث بلغت سنة 2000 و 838 مليار دج أي أكبر من ضعف النفقات التجهيز حيث وصلت نسبتها الى72.21 ٪ من إجمالي النفقات العامة و لكن مع بداية تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ارتفعت ميزانية التجهيز حيث ارتفعت من 522.4 مليار دج 2001 إلى 640.7 مليار دج سنة 2004، وهذا

عند تطبيق برنامج لإنعاش الاقتصادي ومع هذا بقيت نفقات التسيير تحتل أكبر من النفقات الإجمالية، ومع تنفيذ برنامج النمو و ارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية ارتفعت نفقات التجهيز حيث بلغت سنة 2006، 1015.1 مليار دج واستمرت نفقات التجهيز في الارتفاع في السنوات 2007، 2008، 2009 حيث وصلت سنة 2009 إلى 1946.3 مليار دج و تقابلهما نفقات التسيير بمبلغ 2300.00 مليار دج و بداية من سنة 2010 ارتفعت نفقات التسيير ونفقات التجهيز ولكن نسبية أقل حيث وصلت نفقات التسيير سنة 2014 إلى4486.3 مليار دج ونفقات التجهيز إلى 2493.9 مليار دج.

2. **الإيرادات العامة و تصنيفها في الجزائر:** تعددت أنواع الإيرادات العامة و تشعبت، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات و إعانات و أخرى لعاصفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها و أيضا موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لا سيما المادة 11 منه تصنف الإيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى: [1]

- ✓ إرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات و الأتاوى؛
- ✓ الأموال المخصصة للهدايا والهبات و المساهمات؛
- ✓ التسديد برأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها؛
- ✓ مختلط حواصل الميزانية الذي يتضمن القانون على تحصيلها ؛
- ✓ مدا خيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

2-1 **الإيرادات الجبائية:** تعتبر السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات وفنون السياسية الاقتصادية، وهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية وتحلل أوجد النشاط المالي التعيين الدولة على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع وهي برنامج تخططه وتنفذه الدولة مستخدمة كافة أساليب وفنون الضرائب لإحداث أثار تسعى إلى تحقيقها على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛ وتعرف السياسة الجبائية على أنها مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسة مرغوبة، وتجنب أية آثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية [2].

2-2 **الإيرادات الاختيارية:** هي الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة:

2-2-1**مداخيل أملاك الدولة:** تحصل عليها الدولة من ثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة و يمكن أن نميز بين نوعين هما مداخيل التصفية و هي الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة :المساكن، المتاجر، ..الخ، ومداخيل استغلال الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص ومن هذه الموارد مداخيل استغلال المناجم والمقالع ورخص إنشاء المحطات البترولية.

2-2-2 **أموال المساهمات والهدايا والهبات:** هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية. إذا تتمثل الإيرادات العامة في الجزائر في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية البترولية وبعد ذلك الإيرادات العادية.

الجدول 5: **تطور الإيرادات العامة في الجزائر من** 2000 **إلى** 2014 **مليار دج**

السنوات	الجباية البترولية	الجباية العادية	الإيرادات العامة	الجباية البترولية٪	الجباية العادية٪
2000	1213.2	349.5	1562.7	77.4	22.6
2001	1001.4	398.2	1399.6	71.55	28.45
2002	1007.9	482.9	1490.8	67.61	32.39
2003	1350.0	524.9	1874.9	72.01	27.99
2004	1570.7	580.4	2151.1	73.02	26.98
2005	2352.7	640.4	2993.1	78.61	21.39
2006	2799.0	720.8	3519.8	79.53	20.47
2007	2796.8	766.7	3563.5	78.49	21.51
2008	4088.6	965.2	5053.8	86.25	13.75
2009	2412.7	1146.6	3559.3	67.79	32.21
2010	2905.0	1298.0	4203.0	69.12	30.88
2011	3979.7	1448.9	5428.6	73.01	26.69
2012	4192.0	1863.0	6055.0	69.93	30.76
2013	4399.0	1972.0	6371.0	69.05	30.95
2014	3388.3	2078.7	5466.7	61.98	38.02

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2000-2014.

إن عوائد البترول لا تزال تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (5) والذي يبين مدى أهمية الجباية البترولية إذ تراوحت نسبة مساهمتها في حصيلة الإيرادات العامة ما بين 61.98 ٪ و67 خلال الفترة من 2000-2014 وبالمقابل فإن حصيلة الجباية العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة حيث تراوحت نسبتها مساهمتها ما بين ٪13.75 و38.02٪خلال نفس الفترة، ونستطيع القول أن إيرادات الجباية البترولية في الفترة 2000-2014 ارتفعت بنسبة كبيرة وهذا بسبب انتعاش السوق النفطية و ارتفاع أسعار البترول وصلت في سنة 2008 إلى 4088.6 مليار دج وهو ما يميل نسبة 86.25 ٪ من الإيرادات الكلية، انخفضت بعدها خلال سنتي 2009-2010 حيث بلغت 4192.0 مليار دج و 4399.0 مليار دج على الترتيب بنسبة وصلت 69 ٪ من الإيرادات الكلية كما نلاحظ أن إيرادات الجباية العادية رغم ارتفاعها و زيادة مستوياتها منذ 200 بلغت 1972 مليار دج سنة 2013، و أحسن مساهمة لها كانت سنة 2002 بحوالي 32.39 ٪ و أقل مساهمة لها سنة 2008 بـ 13.25 ٪ من الإيرادات الكلية.

الشكل 2: تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 2000 إلى 2014

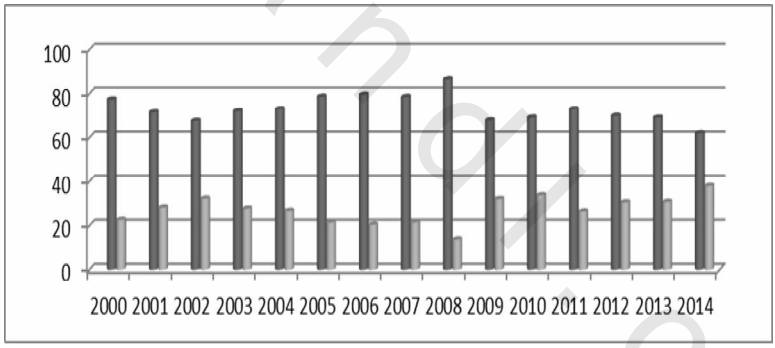

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 5.

ثالثا- صندوق ضبط الإيرادات العامة والسياسة المالية: أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ"صندوق ضبط الموارد"[1].

1. **ماهية الصندوق:** لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة 2000 [1]، وهي فترة ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة و التي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر.

وقد ساهم الإرتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية وهو النفط في الانتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998و1999 بـ 101، 3 مليار دج و 11، 2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج.

وبذلك اتخذت الحكومة إجراءات و معايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل، و أمام فارق وصل إلى 9، 5 $ للبرميل بين السعر المرجعي و السعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على إمتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

2. **أهمية الصندوق:** يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته إنطلاقا من تحوله وفي فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دوره و أهميته في النقاط الآتية [2]:

- ✓ ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ✓ ضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تغطية العجز في الميزانية العامة و الانتقال من حالة العجز إلى الفائض؛
- ✓ يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى "صندوق إدخار".

يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة هامة للاقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير، وهو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات.

3. **انعكاسات صندوق ضبط الإيرادات على السياسة المالية:** بما أن أسعار النفط تكون متقلبة ولا يمكن توقعها فإن حال إيرادات النفط الحقيقية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عند إسقاطها على ميزانية العامة، والتي تتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي

للتعويض إما بتقليص الإنفاق العام أو من خلال البحث عن طرق بديلة لتمويل العجز في الإنفاق الجاري، من ناحية أخرى قد تقرر الحكومة عبر سياستها التوسعية عدم خفض الإنفاق و إنما تلجأ إلى تمويل عجزها، والكثير من الحكومات لا يتواز لديها أصول مالية كبيرة لاستغلالها مما يصعب عملية الإقراض.

وإذا كانت صدمة إيرادات النفط حالت دائمة والتي تنشأ نتيجة هبوط حاد في أسعار النفط العالمية فإن عجز الموازنة العامة قد يواجه صعوبات في إعادة التوازن لذلك فإن صندوق ضبط الموارد في الجزائر يهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة والتي لا يمكن توقع حدوثها، ويتمثل دور هذا الصندوق في تحويل جميع الإيرادات التغطية إلى بنود إيراداته عند تجاوز مستوى أسعار النفط حاجز 37 دولار في السوق الدولية، أما في حالة انخفاض الإيرادات النفطية فسيضمن الصندوق تمويل العجز في الميزانية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطبيق السياسة المالية كما أدى الهدف العملي لصندوق ضبط الإيرادات هو تمهيد وتسيير إيرادات الميزانية العامة الآن هذا الهدف يتصادم مع أهداف السياسة المالية التوسعية في الجزائر المبنية على أساس دعم الاستثمار عبر زيادة الإنفاق الرأسمالي الجاري ونظرا لان الموارد قابلة الاستبدال بمستحقات مماثلة أي الإيرادات النفطية فإن صندوق ضبط الإيرادات سيؤثر سلبا على موارد الميزانية العامة من خلال تقليص إيراداتها.

المحور الثالث: تحليل مقارن بين ميزانية 2015 **وميزانية** 2016 **حسب قانون المالية**

قانون المالية في الجزائر: يتم اعداد قانون المالية من طرف وزارة المالية ويعرض على المجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليه، في حالة القبول يتم إمضاءه من طرف رئيس الجمهورية قبل 31 ديسمبر السنة، ويحتوي القانون على مجموعة من القواعد والتشريعات تهدف لتحقيق مبادئ السياسة العامة الاقتصادية للبلاد، لذلك تراعي حالة الاقتصاد، بالإضافة إلى تقديرات تقريبية لميزانية السنة القادمة، لإعداد هذه الميزانية يتطلب ادراج مكونات الإيرادات العامة والتي أبرزها الايرادات العادية بما تحتويه وكذلك الايرادات غير العادية متمثلة في الجباية البترولية، ونفقات التسيير حسب الوزارات ونفقات التجهيز حسب القطاعات، ويتم ايضا اعطاء سعر الصرف مقابل الدولار بسبب أن العوائد البترولية بالدولار

الجدول 6: مقارنة بين مكونات الايرادات في الجزائر 2015/ 2016 مليار

السنوات / التعيين	2015 دج	2016 دج	التغيير%	$ 2015	$2016	التغيير%
الجباية العادية	2961.71	3064.88	%3.48+	37.5	31.27	%16.61-
الجباية البترولية	1722.94	1682.55	%2.34-	21.8	17.16	%21.28-
مجموع الايرادات	4684.65	4747.43	%1.34+	59.3	48.43	%18.33-

المصدر :قانون المالية 2015-2016

الجدول 7: مقارنة بين مكونات النفقات العامة في الجزائر 2015/ 2016 مليار

السنوات / التعيين	2015 دج	2016 دج	التغيير%	2015 $	$2016	التغيير%
نفقات التسيير	4972.28	4807.3	%3.31-	62.95	49.06	%22.06-
نفقات التجهيز	3885.78	3176.8	%18.25-	49.18	32.44	%34.03-
مجموع النفقات	8858.1	7984.1	%9.87-	112.13	81.5	%27.31-

المصدر :قانون المالية 2015-2016

الجدول رقم 8: مقارنة بين رصيد الميزانية في الجزائر 2015/ 2016 مليار

السنوات / التعيين	2015 دج	2016 دج	$ 2015	$2016
مجموع الايرادات	4684.65	4747.43	59.3	48.43
مجموع النفقات	8858.1	7984.1	112.13	81.5
رصيد الميزانية	-4173.45	3236.67-	52.83-	33.07-
نسبة العجز	%47.11-	%40.54-	%47.11-	%40.54-

المصدر :قانون المالية 2015-2016

الملاحظ من الجدولين محاولة الحكومة تطبيق سياسة تقشفية من خلال رفع حصيلة الضرائب العادية وكذلك تقليص بسيط في ميزانية التسيير وتقليص كبير في ميزانية التجهيز وكذلك تخفيض سعر الصرف من 79 دينار إلى 98 دينار للدولار الواحد وهذا من أجل تصحيح الاختلالات في الميزانية وتقليص عجز الرصيد.**الشكل** 3: **مقارنة بين مكونات ميزانية الدولة** 2015 / 2016 **في الجزائر بالدولار**

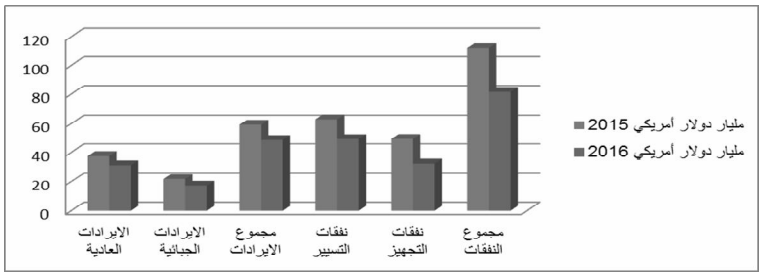

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 6. 7. 8.

الشكل 4: مقارنة بين مكونات ميزانية الدولة 2015 / 2016 **في الجزائر بالدينار**

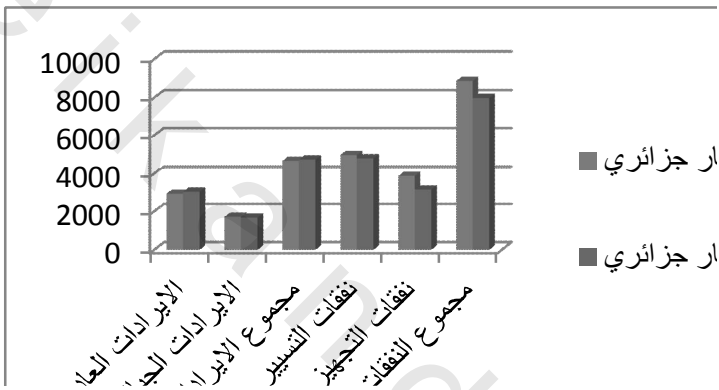

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 6. 7. 8.

خاتمة:

من خلال الدراسة تبين أن أهمية قطاع النفط في الجزائر تتجلى في تدخله في جميع القطاعات، فالنفط يعتبر المورد الأساسي للاقتصاد الوطني، بحيث أن إيرادات ميزانية الدولة الجزائرية الجزء الأكبر منها متأتي من الإيرادات النفطية، وهذا كله يوضح مدى هشاشة البنيان الاقتصادي للجزائر الذي كشفت عنه الصدمة البترولية لسنة 2015.

وعليه فان الدور الكبير الذي يلعبه النفط في مجمل الحياة الاقتصادية يجعل تأثير التغير في أسعار النفط بالانخفاض أو الارتفاع كبير على الاقتصاد الوطني، وبالنسبة لتخفيض العملة هو حل لجأت إليه الحكومة لكبح الواردات ومحاولة رفع الصادرات خارج المحروقات.

النتائج:

نستنتج من خلال هذه الدراسة مجموعة من النتائج نذكر منها:

- ✓ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المداخيل البترولية؛
- ✓ ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط يجعله يتأثر بالأحداث التي تحدث على مستواه؛
- ✓ هناك تأثير مباشر لتغيرات أسعار النفط وأسعار صرف الدولار على الموازنة العامة؛
- ✓ محاولة الجزائر الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط وتجنب خطر انخفاضها وذلك عن طريق إنشاء صندوق ضبط الإيرادات العامة بالإضافة إلى القيام ببرامج الإنفاق خلال الفترة الممتدة من 2001-2014، الأمر الذي يمكن من الحد من تقلبات الإنفاق العام عن التغير الريع في مداخيل النفط.

التوصيات:

- ✓ عدم الاعتماد الكلي على القطاع النفطي ومحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية؛
- ✓ التوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة؛
- ✓ الاهتمام بقطاع الفلاحة والصناعة التحويلية وتدريجيا نحو قطاع السياحة والخدمات؛
- ✓ واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة التوجيه إلى تحسين الجانب المالي، من خلال تنشيط الأسواق المالية والنقدية؛
- ✓ الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة فيما يخص إدارة عائدات النفط لاستغلال هذه الثروة الثمينة أحسن استغلال.

المراجع:

- هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص :11 .
- ريا لله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية تخصص :التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2010 / 2011، ص43.
- طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار ضياء للنشر، الأردن، 1998، ص186 .
- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص:23
- سعيد عبد العزيز دقمان، شكري رجب العشماوي، **النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي**، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بدون سنة نشر، ص:13 .
- عبد المجيد عبد المطلب، العدل محمد رضا، **عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر**، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة 1990، القاهرة، ص:323.

- ونادي رشيد، **آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارتها –العدد التاسع جوان 2011، جامعة خيضر بسكرة، ص: 113–114 .
- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990–2004، اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- **تم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم** 26 **أفريل** 2001 **و الذي حدد فيه مميزات وخصائص هذا البرنامج. وهو منشور**. www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm
- بودلال علي، عبد الصمد سعودي، **إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمار العمومية وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر (**2001–2014**) دراسة تحليلية كلية**، الملتقى الدولي الثامن حول:إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية يومي:07–08 ماي 2013، جامعة أوت 1955، ص:2.
- القانون المتعلق بقوانين المالية 84–17 المادة 11.
- السيد مرسي الحجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 189.
- **القانون رقم** 2000–02 **المؤرخ في** 24 **ربيع الاول** 1421 **الموافق لـ** 27 **جوان** 2000.
- **الجريدة الرسمية: العدد** 38**، صادرة بتاريخ**12/ 2003 **متضمنة قانون المالية لسنة** 2004.
- ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الاقطار العربية للبترول، ماي 2006، ص: 1.

obeikandl.com